

جامعة عين شمس

كلية التجارة

الدراسات العليا

كيفية استفادة مصر من النظم العالمية للتأمين على الودائع في البنوك في ظل الأزمات المالية
(التجربة الأمريكية- التجربة الهندية- التجربة الأردنية)

**How can Egypt get benefit from the international deposit insurance
schema in banks under the financial crisis**

(The American case – The Indian case – The Jordan case)

رسالة مقدمة من : سلوى أسامة فوزي

معيدة بقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

تحت إشراف: أ.د. أحمد مندور

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

د. دينا عبد المنعم راضى

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس



جامعة عين شمس

كلية التجارة

الدراسات العليا

كيفية استفادة مصر من النظم العالمية للتأمين على الودائع في البنوك في ظل الأزمات المالية
(التجربة الأمريكية- التجربة الهندية- التجربة الأردنية)

**How can Egypt get benefit from the international deposit insurance
schema in banks under the financial crisis**

(The American case – The Indian case – The Jordan case)

رسالة مقدمة من : سلوى أسامة فوزي

معيدة بقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

تحت إشراف: أ.د. أحمد مندور

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

د. دينا عبد المنعم راضى

استاذ الاقتصاد المساعد بكلية تجارة جامعة عين شم

بسم الله الرحمن الرحيم

(قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا إنك انت العليم الحكيم)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 32

جامعة عين شمس

كلية التجارة

رسالة ماجستير

أسم الطالب / سلوى اسامة فوزى

عنوان الرسالة /

كيفية استفادة مصر من النظم العالمية للتأمين على الودائع في البنوك في ظل الأزمات المالية

(التجربة الأمريكية- التجربة الهندية- التجربة الأردنية)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة و الحكم

1- الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

2- الأستاذ الدكتور / ابراهيم سعد المصرى
أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية

3- الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

4- الأستاذ الدكتور / دينا عبد المنعم راضى
أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس

تاريخ البحث: 8 / 8 / 2010

الدراسات العليا

إجيزت الرسالة بتاريخ

ختم الإجازة

2010 / /

2010 / /

موافقة الجامعة

موافقة مجلس الكلية

2010 / /

2010 / /

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكر فضله على إتمام هذا البحث

ونتوجه بعظيم الشكر ووافر الاحترام الى

الاستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور (استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس
والمشرف الرئيسى على إعداد الرسالة)

على جهوده البناءه ومساهمته الفعالة فى الاشراف على الرسالة فقد استفدت منه كثيراً على كل
من المستوى العلمى والشخصى

الاستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت (استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس)

لموافقته على المشاركة فى مناقشة الرسالة ورئاسة الجلسة ولما تكبده من وقت فى قراءة
الرسالة

الاستاذ الدكتور/ ابراهيم سعد المصرى (استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الادارية)

على مساندته ومساعدته ومتابعته لى منذ ان دخلت الجامعة فقد أحاطنى ببحر علمه الواسع
وبسمو اخلاقه فالى استاذى أسمى معانى الشكر والعرفان بالجميل

الاستاذة الدكتورة/ دينا عبد المنعم راضى

استاذ الاقتصاد المساعد بالكلية لموافقته على المشاركة فى الاشراف على الرسالة

كما أقدم جزيل الشكر لأبى وأمى وأختى وصديقتى و خطيبى الذين وقفوا معى حتى وصلت الى
هذه المرحلة وأحاطونى برعايتهم وحثهم وتشجيعهم المستمر لى ،، فلهم منى كل التقدير
والاحترام .

وانتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل أساتذتى الذين قدموا لى يد العون والمساعدة خلال فترة
دراستى بأكاديمية السادات و جامعة عين شمس .

قائمة المحتويات

مقدمة.....	ك
مشكلة البحث.....	ن
اهمية البحث.....	ن
هدف البحث.....	ن
فروض البحث.....	ع
حدود البحث.....	ع
الدراسات السابقة.....	ف

الفصل الأول: التأمين على الودائع (الإطار العام)

المبحث الأول: التعريف بالتأمين على الودائع.....	1
أولا : تعريف التأمين على الودائع.....	1
ثانيا : لمحة تاريخية عن أنظمة التأمين على الودائع.....	2
ثالثا: أهداف إنشاء نظام التأمين على الودائع.....	4
رابعا: أهمية نظام التأمين على الودائع.....	4
خامسا: أنواع التأمين على الودائع.....	7

المبحث الثاني: التأمين على الودائع والخطر المعنوي وانضباط السوق.

أولا : التأمين على الودائع والخطر المعنوي.....	15
ثانيا: التأمين على الودائع وانضباط السوق.....	18

الفصل الثاني: التأمين على الودائع والأزمات المالية

المبحث الأول: الأزمات المالية (مدخل نظري)	23
أولا : مفهوم الأزمة المالية	23
ثانيا: أنواع الأزمات المالية	24
ثالثا: الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث أزمة مصرفية.....	26

29..... رابعا: الآثار السلبية للأزمة المصرفية.

المبحث الثاني: الأزمات المالية في الجهاز المصرفي والتأمين على الودائع.

30..... أولا: الأزمات المالية التي واجهت الجهاز المصرفي المصري.

41..... ثانيا: الأزمة المالية العالمية سبتمبر 2008

54..... ثالثا: علاقة التأمين على الودائع بالأزمات المصرفية.

58..... رابعا: مدى فاعلية التأمين على الودائع لتجنب حدوث الأزمات المالية.

الفصل الثالث: تجارب الدول في تطبيق التأمين على الودائع

65..... المبحث الأول: التجربة الأمريكية.

65..... أولا مؤسسات الودائع في الجهاز المصرفي الأمريكي

69..... ثانيا أزمة وولستريت

73..... ثالثا التأمين على الودائع في أمريكا

87..... المبحث الثاني: التجربة الهندية.

87..... أولا الجهاز المصرفي الهندي.

88..... ثانيا أزمة بنك PALAI.

89..... ثالثا: لمحة تاريخية للتأمين على الودائع بالهند.

91..... رابعا: أزمة ميزان المدفوعات 1991.

92..... خامسا: نظام التأمين على الودائع بالهند حتى مارس 2010.

97..... المبحث الثالث : التجربة الأردنية

97..... أولا الجهاز المصرفي الاردني.

100..... ثانيا الأزمة المالية الأردنية المعروفة باسم Crisis The gulf

103..... ثالثا أزمة بنك البتراء

105..... رابعا التأمين على الودائع بالأردن

الفصل الرابع : تصميم نظام للتأمين على الودائع

المبحث الأول: الجهاز المصرفي المصري والتأمين على الودائع في مصر.....	112
أولا : هيكل الجهاز المصرفي المصري(2003-2009)	112
ثانيا : التطورات المصرفية بالجهاز المصرفي المصري.....	114
ثالثا: التأمين على الودائع بالقانون المصري.....	127
رابعا : قاعدة بيانات أنظمة التأمين على الودائع.....	129
المبحث الثاني: تصميم نظام التأمين على الودائع بالتطبيق على مصر.....	130
أولا الجمعية الدولية لضمان الودائع.....	130
ثانيا مبادئ تصميم نظام تأمين على الودائع بالتطبيق على مصر.....	131
النتائج والتوصيات.....	180
المراجع.....	186
الملحق الإحصائي.....	196
ملخص الرسالة باللغة العربية.....	206
مستخلص الرسالة باللغة العربية.....	211
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية.....	212
مستخلص الرسالة باللغة الانجليزية.....	217

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1): مقارنة بين نظامي التأمين على الودائع.....9
- الجدول رقم (2): البلدان التي لديها والتي ليس لديها نظام التأمين على الودائع المصرفية
في عام 1980 يتساوى في التعرض للأزمات المصرفية
في السنوات اللاحقة.....59
- الجدول رقم (3): التأمين على الودائع المصرفية يعزز الاستقرار في المدى القصير.....60
- الجدول رقم (4): يدفع التأمين على الودائع المصرفية عدم الاستقرار في المدى الطويل.....61
- الجدول رقم (5): عدد البنوك التي أفلست في الولايات المتحدة في الفترة (1920-2000).....72
- الجدول رقم (6): تطور حد الغطاء المقدم في الولايات المتحدة.....84
- الجدول رقم (7): تطور حجم الودائع بالجهاز المصرفي الأردني.....102
- الجدول رقم (8): تطور هيكل الجهاز المصرفي المصري 2003-2009.....112
- الجدول رقم (9): تطور المركز المالي للجهاز المصرفي المصري 2003-2009.....114
- الجدول رقم (10): تطور معيار كفاية رأس المال 2003-2009.....119
- الجدول رقم (11): التزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال 2003-2009.....119
- الجدول رقم (12): أهم المؤشرات الربحية للبنوك 2003-2009.....122
- الجدول رقم (13): أهم المؤشرات المالية 2003-2009.....125
- الجدول رقم (14): الودائع بالبنوك وفقا للقطاعات 2003-2009.....149
- الجدول رقم (15): الدول المختلفة التي تطبق التأمين المشترك ونسبته.....156
- الجدول رقم (16): تطور معدل التضخم 2003-2009.....159
- الجدول رقم (17): مقارنة بين التمويل السابق واللاحق.....166

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (1): عدد الدول التي تطبق نوعى نظام التأمين 8
- الشكل رقم (2): عدد البنوك في الأردن 97
- الشكل رقم (3): تطور رقم أعمال البنوك في الجهاز المصرفي الأردني 97
- الشكل رقم (4): تطور ودائع العملاء في الجهاز المصرفي الأرنى 98
- الشكل رقم (5): معدل نمو التسهيلات في الجهاز المصرفي الأردني 98
- الشكل رقم (6) : عدد الدول المطبقة لأشكال الإدارة المختلفة
- مقسمة على أساس مستوى الدخل 137
- الشكل رقم (7): عدد الدول المطبقة لأشكال الإدارة المختلفة 137
- الشكل رقم (8): عدد الدول المطبقة للإشكال المختلفة للعضوية 144
- الشكل رقم (9): عدد الدول المطبقة للعضوية الإجبارية
- مقسمة على أساس مستوى الدخل 144
- الشكل رقم (10): عدد الدول المؤمنة على الودائع الداخلية
- مقسمة على أساس مستوى الدخل 151
- الشكل رقم (11): عدد الدول التي تؤمن أو لا تؤمن على الودائع 151
- الشكل رقم (12): عدد الدول التي تؤمن على الودائع الأجنبية
- مقسمة على أساس مستوى الدخل 153
- الشكل رقم (13): عدد الدول التي تؤمن أو لا تؤمن على الودائع الأجنبية 153
- الشكل رقم (14): عدد الدول التي تطبق لأسلوب التأمين المشترك
- مقسمة على أساس مستوى الدخل 155
- الشكل رقم (15): عدد الدول المطبقة لأسلوب التأمين المشترك 155
- الشكل رقم (16): عدد الدول المطبقة للتأمين على أساس المودع

157.....مقسمة حسب مستوى الدخل

الشكل رقم (17): عدد الدول المطبقة للأنواع المختلفة لأساس حد الضمان.....157

الشكل رقم (18): عدد الدول المطبقة لاسلوب التمويل السابق

167.....مقسمة على اساس مستوى الدخل

الشكل رقم (19): عدد الدول المطبقة لاساليب التمويل المختلفة.....167

الشكل رقم (20) عدد الدول المطبقة لمصادر التمويل المختلفة

169.....مقسمة على أساس مستوى الدخل

الشكل رقم (21): عدد الدول المطبقة للمصادر التمويل المختلفة.....169

الشكل رقم (22): عدد الدول المطبقة لنظام الأقساط المراجعة

173.....مقسمه على حسب مستوى الدخل

الشكل رقم (23): عدد الدول التي تطبق أسلوب الأقساط المراجعة.....173

مقدمة:

يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الاقتصادية الهامة التي يمتد أثرها إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في المجتمع ، فالبنوك من الأعمدة الرئيسية للاقتصاد القومي فهي تقود عملية الإصلاح الاقتصادي وتنشط سوق المال وتعمل على تجميع المدخرات وتوفير السيولة والتمويل اللازم .

فإذا كان إفلاس أحد الشركات في أي دولة هو أمر طبيعي ومتكرر إلا أن إفلاس أحد البنوك هو أمر شديد الخطورة ويعد أزمة حقيقية في أي دولة نظرا لعلاقات البنك المتشعبة بدايةً من علاقاته مع باقي البنوك بنفس الجهاز المصرفي بالدولة والقطاعات الاقتصادية المختلفة ونهايةً بعلاقات البنك مع العالم الخارجي.

لذلك التفت العالم (1988) عندما اجتمع ممثلو البنوك المركزية للبلدان الصناعية الكبرى وإصدار قرارات لجنة بازل 1 والتي ركزت على ضرورة أن يكون هناك حجما مناسباً من رؤوس أموال البنوك حتى يمكن للبنوك أن تواجه كافة المخاطر التي تتعرض لها.

خطت كثير من الدول خطوات هامة في هذا السبيل واختلفت الإصلاحات من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها بين الدول المختلفة، ولكن الأهداف في كل الحالات كانت ذاتها: زيادة الاعتماد على قوى السوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر والتأكيد على سلامة القطاع المالي وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتحسين مقدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات المحلية وزيادة المنافسة بين هذه المؤسسات ولكن يبقى أمر آخر هو العمل على حماية أموال صغار المودعين والترويج إلى الثقة في الجهاز المصرفي ومن هذا المنطلق جاءت أمريكا في عام 1934 لتقوم بإنشاء نظام للتأمين على الودائع وتوالت الدول بعد ذلك في إنشاء نظام للتأمين على الودائع لديها فأصبح التأمين على الودائع هو "هو أحد سياسات الأسواق في العديد من الدول التي يتم انتهاجها بهدف

حماية أموال المودعين - كليا أو جزئيا - في حالة إفلاس أحد البنوك أو كل البنوك وخاصةً أن انهيار البنوك يتبعه العديد من المشكلات الاقتصادية في أي دولة وكذلك يعمل على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي".

تزايد اتجاه الدول لإنشاء نظام للتأمين على الودائع لديها حيث وصل عدد الدول التي لديها نظام تأمين على الودائع في عام 2008 إلى 119 دولة طبقا لإحصاءات المؤسسة الدولية لضمان الودائع (IADI) تتطور هذا العدد من 49 دولة في عام 1995 إلى 78 دولة في عام 2003 أي بزيادة قدرها 80%⁽¹⁾، ورغم إنكار بعض الدول لوجود تأمين على الودائع لديها فإن أغلب الدول لديها تأمين ضمنى على الودائع وذلك يأتي من الضغط الذي يقع على الحكومة للوقوف بجانب البنوك التي تتعرض للإفلاس، إن لم يكن هناك نظام معلن للتأمين في الدولة.

ولذلك يمكن اعتبار إنشاء نظام تأمين على الودائع هو عملية وضع هيكل معلن ومعروف لعملية التأمين على الودائع في الدولة.

أدت التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم في أن تقوم بعض الدول بمراجعة أنظمة التأمين على الودائع لديها بغرض التخلص من نقاط الضعف بها ومن ناحية أخرى قامت بعض الدول وخاصةً الدول النامية في دراسة إمكانية تطبيق نظم التأمين على الودائع بغرض زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي وكأحد الوسائل التي تعمل على استقراره .

الزيادة في عدد الدول حول العالم يخلق انطباع أن إنشاء نظام للتأمين على الودائع صريح EDIS هو أسلوب مالي جيد لا بد من تطبيقه وهو ما يؤدي إلى أن إتباع الدول النامية الدول المتقدمة في إنشاء النظام دون البحث عن الهيكل أو الصفات الأنسب للتطبيق في البيئة الاقتصادية الخاصة بالدولة ذاتها خاصة مع قيام صندوق النقد الدولي للترويج لأهمية إنشاء نظام للتأمين على الودائع كأسلوب لتحقيق استقرار بنكي واحتواء الأزمات وتقليلها.

¹ Alis-demirguc-Kunt and Tolga Sobaci, **deposit insurance around the world**: database, world bank, 2005, p.1.

وهو أمر ليس بالجيد فلكل دولة مجموعة من الظروف الاقتصادية والمالية وكذلك جهاز مصرفي ذو طبيعة وهيكل مختلف عن باقي الدول. وتزداد أهمية هذا الأمر عند التركيز على الخطر المعنوي للتأمين على الودائع فقد يتحول هيكل التأمين على الودائع في أي دولة من باعث على الاستقرار في الجهاز المصرفي إلى مصدر للتعبة إلى أزمة مصرفية.

وبذلك تظهر أهمية أن تعمل كل دولة على دراسة ظروفها المختلفة الداخلية والبحث عن التصميم الأمثل لهيكل التأمين على الودائع.

في ضوء ما سبق تم إنشاء الجمعية الدولية لضمان الودائع (IADI) بموجب القانون السويسري عام 2002 كمؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مقرها في بنك التسويات الدولي في بازل بسويسرا. لمشاركة خبره ضامني الودائع بين دول العالم بهدف المساهمة في استقرار الأنظمة المالية عن طريق تعزيز التعاون الدولي في مجال ضمان الودائع، وتشجيع الاتصال الدولي فيما بين ضامني الودائع والجهات الأخرى المهتمة.

جاء تأسيس الجمعية نتيجة الجهود التي قامت بها مجموعات العمل والدراسة حول ضمان الودائع (1999-2001) وتم تشكيل هذه المجموعات المتعددة الجنسيات من قبل مجلس الاستقرار المالي بهدف دراسة جدوى وضع إرشادات عمل ضمان الودائع ومن ثم تطوير فعالية أنظمة ضمان الودائع. وعندما قدمت هذه المجموعة تقريرها النهائي في المنتدى عام 2001 اتخذت الخطوات لتأسيس الجمعية الدولية.

قامت الجمعية الدولية لضمان الودائع بتطوير مجموعة من المبادئ الأساسية لإفادة الدول التي ترغب بتبني أو إعادة صياغة نظام ضمان الودائع. تم إعداد هذه المبادئ الهادفة لتعزيز فعالية أنظمة ضمان الودائع بالاستناد إلى أدلة البحث والإرشاد المعتمدة من قبل الجمعية والمطورة من قبل عدد من أعضاءها المؤسسين، وتقرير فريق عمل ضمان الودائع المنبثق عن منتدى الاستقرار المالي لعام 2001 ونتائج منتدى الحوار لمنطقة آسيا والمحيط الهندي حول سياسات التعاون الاقتصادي لعام 2005. إلى جانب ذلك، اعتمدت الجمعية الدولية لضمان الودائع في تطوير المبادئ الأساسية على الخبرات العملية للمؤسسات الأعضاء وخبرات الهيئات الأخرى من مشاركين ومراقبين في الجمعية.

مشكلة البحث:

إن الثقة في الجهاز المصرفي والشعور بالأمان عند القيام بالإيداع في أحد البنوك هو عامل جوهري في قدرة البنوك على تعبئة المدخرات والقيام بدورها كوسيط مالي وما إلى ذلك من أثر على التنمية الاقتصادية في الدولة ويتبع ذلك الثقة في وجود بنك مركزي قوى يشرف على هذه البنوك ويساعدها إذا تعرض أحدّها إلى أي أزمة مالية وأخيراً وجود ضمان لهذه الودائع في حالة إفلاس أو تعثر هذه البنوك .

يمكن جوهر المشكلة في القيام بتصميم نظام التأمين على الودائع المناسب للبيئة المصرفية المصرية

أهمية البحث:

إذا كانت الاستثمارات الحكومية هي أكثر الاستثمارات ضماناً على الإطلاق غير أن الحكومات تسعى إلى وضع احتياطات دولية في مواجهة الأزمات في القطاعات الاقتصادية والمالية في الدولة متمثلة في الاحتياطات الدولية وحقوق السحب الخاصة و على الرغم من اتخاذ البنوك لعدد من معايير الموائمة والكفاءة لمواجهة المخاطر والأزمات التي قد تتعرض لها إلا أنه لا بد من وجود ضمان لأموال الودائع في حالة فشل كل التدابير الأخرى .

فعلى البنوك أن تبحث على ما يحافظ على أموال المودعين ويساند البنك عند تعرضه إلى أزمة ويعيد الثقة في البنك مرة أخرى وهو ما تمثله شركات التأمين على الودائع ويظهر هذا جلياً في التجربة الأمريكية في أعقاب أزمة البنوك خلال فترة الكساد.